

أثر جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي على الرفاهية بالجزائر خلال الفترة 1995-2019

كرار محمد عبد الغني¹، لعوج بن عمر²، بن نعوم عبد اللطيف³

¹ جامعة معسكر (الجزائر)، kerrar.abdelghani@univ-mascara.dz

² جامعة معسكر (الجزائر)، benamar120@yahoo.fr

³ جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، abdellatif.bennaoum@univ-sba.dz

The impact of institutional quality and economic growth on well-being in Algeria during the period 1995-2019

Mohamed Abdelghani KERRAR¹, Benamer LAOUDJ², Abdellatif_BENNAOUM³
Full affiliation(Algeria)^{1,2,3}

تاريخ الاستلام: 2021/04/16 ؛ تاريخ القبول: 2021/12/18 ؛ تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص :

الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي على الرفاهية بالجزائر خلال الفترة 1995-2019، باستعمال منهجية التكامل المشترك، نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR واختبار السببية لـ Granger. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين مؤشر نوعية المؤسسات ومعدل النمو الاقتصادي تتجه من الأول إلى الثاني، كما أظهرت النتائج وجود تأثير عكسي لمعدل النمو الاقتصادي على الرفاهية ووجود تأثير طردي لمؤشر نوعية المؤسسات على الرفاهية في الجزائر خلال فترة الدراسة، هذه النتائج تؤكد ما توصلت إليه الدراسات السابقة، أي أن مستوى الرفاهية غير مرتبط بالنمو الاقتصادي بل بالتنوعية والجودة المؤسساتية.

الكلمات المفتاح: الرفاهية ؛ النوعية المؤسساتية ؛ النمو الاقتصادي.

تصنيف JEL : I30 ; O43; C22.

Abstract :

The objective of this study is to measure the impact of institutional quality and economic growth on the well-being in Algeria during the period 1995-2019, using the co-integration approach, vector auto regression (VAR) model, and the granger causality test. The study found a causal relationship between the institutional quality index and the economic growth rate going from the first to the second . The results also show an adverse effect of the economic growth rate on well-being, and a direct impact of the institutional quality index on well-being in Algeria during the period of study. These results confirm the findings of previous studies, that is, the level of well-being is not linked to economic growth but to institutional quality.

Keywords: Well-being; Institutional quality; Economic growth.

Jel Classification Codes: C22; O43; I30.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

كرار محمد عبد الغني، لعوج بن عمر، بن نعوم عبد اللطيف (2021)، أثر جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي على الرفاهية بالجزائر خلال الفترة 1995-2019، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09 (العدد 02)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 - سكيكدة-، ص ص 452-466.

1. مقدمة.

النمو الاقتصادي هو عملية معقدة تتداخل لإنتاجها عوامل اقتصادية واجتماعية ومؤسسية، يعرف kuzent النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع في إمكانيات عرض بضائع وسلع متنوعة بشكل متزايد لتحسين المستوى المعيشي للسكان في الأجل الطويل، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها، إذ تعتبر الموارد الطبيعية والزراعية والموارد البشرية وتكوين رأس المال والتطور التقني وطبيعة البنية المؤسسية أهم مصادر نمو الاقتصاد. (Kuznets, 1961) ووصف Perroux التغيير الاقتصادي بطريقتين مختلفتين، فمن ناحية، تغيير في البنية السكانية والعادات الاجتماعية وجود الحياة، ومن ناحية أخرى التغييرات في النظام الاقتصادي وفي أنواع التنظيم. وكلا الناحيتين يعتمدان على التغيير في المؤسسات. (Perroux, 1966) أدت نظرية North حول المؤسسات والأداء الاقتصادي إلى الاهتمام بقياس أداء المؤسسات الاقتصادية والقانونية والسياسية لاختبار فرضياته بشكل تجريبي، حيث وضع North أن فهم التغيير الاقتصادي يتطلب الذهاب إلى ما وراء البعد الاقتصادي بمعناه الضيق، بإدماج البعد الديموغرافي (كمية ونوعية الموارد البشرية) المخزون المعرفي والمؤسسات، التغيير الاقتصادي يشمل التغييرات في الأبعاد المادية لرفاهية الأفراد وفي النشاط الاقتصادي خارج السوق، حيث يرى North أن التغيير الاقتصادي يتمثل في ما يطرأ من تعديل على رفاهية البشر بالمعنى الواسع. (North, 1993)

يرتبط مفهوم الرفاهية ارتباطا وثيقا بالنمو والتنمية الاقتصادية، وبكيفية تصور وشعور الأفراد في حياتهم اليومية، فالدول الغنية بالنفط في الشرق الأوسط، لديها من أعلى مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، ومع ذلك فهي تعرف محدودية في الحريات وتتخلف بشكل كبير فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتعليم وأبعاد الرفاهية المهمة الأخرى. (Dobler, 2011) وفي المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية ما بعد الاشتراكية، انعكست الإصلاحات المؤسسية ايجابا على مستوى الرفاهية ويتقارب ببطء مع مستوى الرفاهية في الاقتصاديات المتقدمة. (Nikolova, 2016) في هذا السياق، وبناءا على الأهمية المعطاة لدور ونوعية المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية، سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية، الاجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي على مستوى الرفاهية بالجزائر؟

بناءا على الدراسات النظرية والتجريبية في عديد الدول حول أثر المؤسسات في تفسير الأداء الاقتصادي وتأثيرها على مستويات الرفاهية، فمستوى الرفاهية بالجزائر مرهون بالأداء المؤسسي والاقتصادي.

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتحديد الإطار النظري للدراسة، وذلك بعرض المقاربة النظرية للرفاهية وتم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة لتفسير العلاقة بين أداء المؤسسات والنمو الاقتصادي والرفاهية، وحاولنا دراسة حالة الجزائر من خلال دراسة قياسية الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي على الرفاهية بالجزائر خلال لفترة 1995-2019، باستعمال منهجية التكامل المشترك، نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR واختبار السببية ل Granger .

2. مفهوم الرفاهية.

كانت هناك مساهمات للفلاسفة منذ العصور القديمة وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر حول ماهية جودة الحياة، تم أخذ مفهوم الرفاهية بعين الاعتبار في الدراسات الاستقصائية خلال الحرب العالمية الأولى، وتشهد تطورات مهمة حتى اليوم خاصة في ظل المنظمات الدولية. (Osberg Lars, 2003) تعرف الرفاهية في مختلف الأدبيات النظرية كما يلي: حالة قبول ورضا ناتجة عن إشباع الحاجيات؛ إمكانيات مادية تسمح بحياة ممتعة؛ الرفاهية مزيج من جوانب مختلفة الجسدية والعقلية والمادية. (Perron Zoé, 2019) نظرا لصعوبة تحديده بدقة واختلاف وتداخل أبعاده، ناقش علماء النفس والاجتماع والاقتصاد مفهوم الرفاهية.

بالنسبة ل Simon Langlois و Michel Forsé الرفاهية يجب تمييزها عن السعادة، الرضا، المتعة، المنفعة، نوعية الحياة (Marasà, 2014). ويشير مفهوم الرفاهية وفقا للاقتصادي Richard Layard إلى شعور الفرد بالرضا والاستمتاع بالحياة والرغبة

في الحفاظ على هذا الشعور. (Layard, 2010) أما عالم الاجتماع David Bartram، يشكك في إمكانية وضع تعريف للرفاهية، طالما أن الأفراد هم الوحيدون القادرون على تقييم الشعور بالرفاهية وبالإضافة لذلك فإن الشعور يختلف ويتغير باستمرار. (Kroll, 2011) وبالنسبة لعالم الاجتماع الفنلندي Erik Allardt، تشير الرفاهية إلى إشباع الحاجة وتمييزها عن السعادة ومستوى المعيشة أو عن نوعية الحياة، مستوى المعيشة يشير إلى الفرد كمستهلك الذي يقوم بالطلب على الموارد وعلاقات اجتماعية ويتحكم فيها ويوجهها بوعي في ظروفه المعيشية، الرفاهية مرتبطة بالمجتمع حيث يحاول الأفراد النهوض بمجتمعهم من خلال القرارات والإجراءات الجماعية والمؤسسية، (Perron Zoé, 2019) ويشير علماء النفس الاجتماعي، إلى أنه يمكن تعريف مستوى الرضا على أنه الفجوة المتصورة بين الطموح والنجاح، يشمل الرضا تجربة نقدية أو معرفية أو حياتية، بينما الرفاهية هي تجربة إحساس بالأثر المترتب عن التجربة. (Dobler, 2011) بالنسبة ل Grant Duncan، الرفاهية نتيجة لمجموعة معقدة من الأبعاد المتمثلة في الراحة المادية، الاستقرار العاطفي، العيش بصحة جيدة، مستوى الرفاهية الجماعية، الثقة، كما يسلط الضوء على البعد المجتمعي ويقترح تحليل أشكال الدعم المؤسسي التي يمكن للمجموعات والأفراد الوصول إليها للتغلب على التحديات، فإذا كانت الموارد المادية ضرورية للحصول على الحد الأدنى من الراحة فإن الرأس المال الاجتماعي يساهم في الشعور بالرفاهية (وجود أقارب، مجتمع، ثقة في المؤسسات، ... إلخ). (Duncan, 2005) وفي عام 1974، أشار Richard Easterlin إلى أن أبعاد الرفاهية غير مادية وترتبط بخصائص المجتمعات مثل الديمقراطية وحرية الفكر والعدالة، فالرفاهية لها بعدان، أحدهما ذاتي والآخر موضوعي. (Stevenson Betsey, 2008) وفي علم الاجتماع يؤكد Delhey Jan على أهمية البعد الذاتي للرفاهية الذي يشمل شعور الفرد بالرفاهية وحالته النفسية، أما الرفاهية الموضوعية والظروف المعيشية تحدد على من خلال الصحة والتعليم والتوظيف والعلاقات الاجتماعية والبيئة والأمن والمشاركة والإسكان والترفيه. (Delhey Jan, 2013)

تبنّت العديد من المنظمات الدولية مفهوم الرفاهية، حيث اقترح كل منها رؤيتها الخاصة، أول منظمة تبنّت مفهوم الرفاهية هي منظمة الصحة العالمية في عام 1946، فالحالة الصحية تمثل أحد العوامل المهمة المرتبطة بمستوى الرفاهية، والاستراتيجيات الرامية إلى تحسين صحة السكان تؤدي إلى تحسين مستوى رفاهية، وتقر بأن عناصر الرفاهية الموضوعية تشمل الظروف المعيشية للأفراد والموارد التي يجب توزيعها بشكل منصف بين الجميع دون تمييز، وجزء من الرفاهية الموضوعية هو تكافؤ الفرص والتمتع بصحة جيدة، أما الرفاهية الذاتية محصلة من تجارب الأفراد في حياتهم الخاصة. (World Organization Health, 2014) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ركزت في البداية على الجانب الاقتصادي والنقدي للرفاهية كمحدد رئيسي لها، ثم تم الأخذ بعين الاعتبار للمؤشرات الذاتية تتعلق بالوضع الاجتماعي والبيئي وجودة الإدارات العامة، لأن الرفاهية ستزداد لما تسمح المؤسسات للمواطنين بإدارة حياتهم، كما تعد الحرية والشبكات الاجتماعية القوية وغياب الفساد، عوامل تفسر أكثر من الدخل الفروق في الرفاهية بين البلدان والاقتصاديات. (Jinan, 2012) تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتتبع الرفاهية باستخدام مؤشرات موضوعية وذاتية، تؤكد هذه المنظمة على قياس وتقييم الرفاهية الذاتية يشمل ثلاثة مكونات: (01) الإدراك الذاتي للاستقلالية والكفاءة والهدف في الحياة؛ (02) الحالات الإيجابية والسلبية ناتجة عن تجارب مثل الفرح والسعادة والفخر والقلق والحزن والألم؛ (03) تقييم الحياة والرضا والشعور بالأمان. (Perron Zoé, 2019)

ورد مفهوم الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي، حيث تقوم الرفاهية فيه على جلب المنفعة ودفع الضرر، فتتحقق إذا توفرت ضروريات الحياة من غير مشقة، تم استنباط عدة تعاريف للرفاهية من القرآن الكريم، نذكر منها ما يلي: "حالة من العيش الواسع الطيب يتصف فيها الفرد أو الجماعة بالخلو من الهم في طلب المعاش"؛ "الرفاهية حالة يوجد أو يتوفر فيها الأمن والطمأنينة ورجد العيش من غير مشقة"؛ "حصول الوفرة في العيش في حال الأمن وتيسير للحياة من غير بغي على أحد ولا تعدد لحد". وأشار القرآن الكريم لمكونات الرفاهية، وهي مكونات مادية (مالية) وروحية، المادية تتمثل في القوت أو الضروريات الأساسية أما الروحية تتمثل في الأمن والطمأنينة. في الحديث كذلك ورد مفهوم الرفاهية، متوافق مع المفهوم القرآني، بمعنى تغير الحال إلى أحسن والنهي عن كثيرها وضمان حد الكفاية، أي

الرفاهية تمثل حالة وسط وكفاية من العيش المريح أو الرغد يخلو من المشقة. واستخدام الفقهاء لكلمة رفاهية فيما يتعلق بالأحوال المعيشية ولها دلالة عن حالة استرخاء معيشي وخلو بال مما يشغل الإنسان فيما يتعلق بأمر معاشه، وهي بهذا المعنى طلب راحة النفس، فإذا تعرض في بعض أحواله لمشقة انتفت حال الرفاهية وانعكست. (بايكر، 2014)

هناك ثلاث أفكار رئيسية تحدد كيفية التعامل مع الرفاهية: (Thirion, 2008)

– الرفاه بحكم تعريفه مفهوم ذاتي، ولا يستطيع تحديده إلا الفرد بنفسه.

– التمييز بين الرفاهية كمفهوم ومقياس الرفاهية، فالرفاهية مفهوم ذاتي ويمكن قياسه بشكل موضوعي ويمكن أن يكون القياس غير موضوعي، وذلك بالاعتماد على ما إذا كانت المعايير قابلة للقياس بشكل موضوعي كل ما تعلق بالوصول إلى الموارد المادية أو ذاتي كلما يعتمد على رأي الشخص.

– الطبيعة المحددة للرفاهية ثنائية الأبعاد فردي وتفاعلي بين الافراد، أي الرفاهية كمفهوم ذاتي ليس مرتبط بكل فرد على حدة، ولكن من قبل جميع الأفراد المتعايشين في مجتمع ما.

3. النمو والرفاهية الاقتصادية.

يستخدم الاقتصاديون مفهوم الرفاهية التي تنتج عن إدارة متوازنة للسلع والخدمات المادية، تم توسيع التعريف من خلال إدراج للعلاقات بين الفرد وبيئته الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي (Osberg Lars, 2003).

يعتبر نمو الناتج المحلي الإجمالي بمثابة معيار لقياس تقدم المجتمعات، هناك دلالة ضمنية مفادها أن النمو الاقتصادي مسؤول عن تحقيق الرفاهية. (Gérard, 2006) ومع ملاحظة الآثار الجانبية السلبية للنمو والانخفاض في مؤشرات الرفاهية الذاتية للسكان والعديد من المؤشرات الاجتماعية والبيئية مع استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي، تمت مراجعة هذا الاعتقاد، (Thirion, 2008) حيث كان محل تساؤل في الدراسات الاستقصائية التي تقيم الرفاهية الذاتية من خلال الأسئلة الموجهة للأفراد، والتي أظهرت أنه زاد الشعور بالرفاهية بشكل كبير عند تجاوز حالة الفقر وزيادة استهلاك السلع والخدمات، لكن هذا الشعور اتجه نحو الانخفاض مع الزيادة في الاستهلاك. (Dubois, 2008) وجاءت نتائج مماثلة في جميع الدول الغنية سواء في الولايات المتحدة في منتصف الستينيات في إنجلترا واليابان نهاية السنوات السبعينات حيث يُظهر تحليل مقارنة للبلدان أنه عند عتبة دخل سنوي 20000 دولار أمريكي للفرد، فإن مستوى الرفاهية الذاتية لا يزيد بزيادة الدخل، تم تفسير ذلك بأن السعي وراء النمو الاقتصادي يولد تكاليف اجتماعية وبشرية إضافية أقل قبولاً، كما أن نفسياً تتحلى مكملات الرفاهية في العلاقات الاجتماعية وفي الوصول إلى المعرفة وممارسة قيم معينة، أي الشعور بالانتماء الاجتماعي يساهم في زيادة الشعور الذاتي بالرفاهية. (Layard, 2010)

لتحقيق مستوى معين من الرفاهية، يتم اتخاذ قرارات تخصيص الموارد المتاحة في ظل العديد من القيود والسلوك الاجتماعي، إذ يتمثل التحليل الاقتصادي في إدارة الموارد المتاحة على النحو الأمثل لتحقيق غاية معينة في أسرع وقت ممكن، مثل زيادة الرفاهية، استخدم تحليل نظرية المنفعة في تفسير التوازن العام وفي اقتصاديات الرفاهية، فكلاهما يسعى في البحث بين عدة أوضاع اقتصادية محتملة، تعتمد نظرية المنفعة على السلوك الفردي لتحليل المشاكل المتعلقة بالسلع العامة والضرائب والخيارات الجماعية الأمثل ومعالجة أشكال الفقر وعدم المساواة، على أساس عدد من الفرضيات تتعلق بالسلوك العقلاني، يقوم المستهلكون بتعظيم المنفعة في ظل قيود الدخل، والمنتجون بالمثل يزيدون من إنتاجهم في ظل قيود فنية (التكلفة)، وهذا يؤدي إلى نظام واحد للأسعار والكميات الذي يضمن التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق، والرضا للأفراد والإنتاج الفني الأكثر كفاءة، ويمكن اعتبار حالة التوازن هذه على أنها مثالية (l'optimum de Pareto)، أي لا وجود لزيادة في المنفعة والرضا لعون الاقتصادي ما على حساب منفعة ورضا عون اقتصادي آخر. (Catherine, 2008)

على عكس النظرة النفعية، قدم SEN A فكرة جودة الحياة التي تؤكد على سلوك الأفراد بالنظر للظروف المعيشية وسلوكياتهم التي يمكن أن تنتج عنها، وما يهم ليس الرضا فقط بل قدرة الناس على التصرف، أي القدرة على أداء عدد معين من الإجراءات (العمليات) التي تسمح لهم بتحقيق الرفاهية الشخصية، هذا ما يسمى ببناء القدرات لتجاوز الاقتصاد القائم على إدارة الموارد والسلع والخدمات المستهلكة، ويؤكد تصور اقتصاد قائم على إمكانيات ووظائف الناس من أجل جعلهم أكثر كفاءة وأكثر قدرة على اتخاذ خيارات الحياة. القدرات تشمل عنصرين: أولاً يتعلق بقدرة الفرد على ما يستطيع إنجازها بالفعل في ظل الفرص وباستخدام الموارد المتاحة له وفي القيود المفروضة عليه؛ ثانياً القدرة المحتملة للفرد، أي ما يمكن أن ينجزه في سياق مختلف والذي سيظهر قدرته على اختيار وتنفيذ إجراءات محددة غير مخطط لها، مما يعكس درجة الحرية في اختيار القيام بما تطمح إليه. (Sen, 1985) في هذا السياق، تأخذ الرفاهية أبعاد تتعارض مع الرفاهية الموضوعية والمنفعة، حيث العلاقات الاقتصادية للإنتاج والاستهلاك والادخار، إلخ..... تحدث بين الأفراد بوجود التزامات يجب الوفاء بها وقيود، تحليل SEN A يأخذ في الاعتبار القدرة على الالتزام، عندما يكون الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية كما في إدارة السلع والخدمات، فإن قدرة الشخص على العمل والتمتع بالحرية تصبح مصدر الرفاهية، قبل الرضا والمنفعة. (Sen, 2003)

4. المؤسسات والنمو

مع تطور نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة، تم تفسير الاختلافات في التنمية الاقتصادية والرفاهية المادية بتراكم رأس المال المادي والبشري، حيث عملية الإنتاج هي المزج بين كميات من العمالة ورأس المال والتكنولوجيا بطريقة ما لإنتاج السلع والخدمات، لكن لم يتم تقديم تفسير عن كيفية اختيار المجتمعات الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة أو رأس المال البشري. (Nikolova, 2016) تعتبر المؤسسات ذات أهمية لتحقيق التقدم الاقتصادي لأنها تؤثر بشكل أساسي على كيفية استثمار المجتمع في رأس المال البشري ورأس المال المادي والتكنولوجيا، وكذلك كيفية تنظيم الإنتاج، وتحقيق النمو الاقتصادي يعتمد على التفاعل المعقد بين العديد من العوامل، حيث أثبتت الدراسات التجريبية في اقتصاد التنمية بشكل متزايد بأن المؤسسات من أهم العوامل والمحددات للنمو الاقتصادي، المتغيرات مثل التكنولوجيا ورأس المال البشري والمادي هي محددات للنمو الاقتصادي ولكنها غير كافية كأسباب تفسيرية أساسية للتباين بين البلدان. (Bennett, 2016) هناك عدة دراسات تجريبية اختبروا فرضية North، وتوصلوا إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل يعتمد إلى حد كبير على مدى نجاحه في إنشاء نوع المؤسسات السياسية والاقتصادية.

عرف North المؤسسات بأنها تشكيل التركيبات العقلية الذاتية التي يستخدمها الأفراد لتفسير العالم من حولهم واتخاذ خياراتهم، كما تؤثر المؤسسات على الثمن الذي ندفعه مقابل أفعالنا من خلال هيكله وتأطير المعاملات والعلاقات بين الأفراد بطرق معينة. (North, 1991) وفقاً لNorth، يتم إنشاء القواعد الرسمية من قبل الدولة (الداستاتير والقوانين وحقوق الملكية) بينما القواعد غير الرسمية تتمثل في التراث والموروث الثقافي غير الرسمية (العقوبات والمحظورات والعادات والتقاليد ومدونات السلوك)، ودور المؤسسات هو الحد من عدم اليقين وتقليل تكاليف المعاملات والمخاطر وبالتالي التكلفة الإجمالية للإنتاج، نتيجة لذلك، المؤسسات هي المحدد الأساسي للأداء الاقتصادي، (North, 1994) وحسب North يكون ذلك من خلال ما يلي (North, 1993): جودة وفعالية المؤسسات التي لا تحتل موقعا مركزيا تماما (الدولة) وتلك التي لا تتصف باللامركزية الكاملة (السوق)، ويبين أنه لا الدولة ولا السوق تعتبران أفضل طريقة لتوفير السلع والخدمات، ويوضح المعنى الاقتصادي للمؤسسات من خارج السوق أو المؤسسات غير التجارية في البلدان المتخلفة، وهو يطرح بديلا ونحجا يعتمد على العمل الجماعي والالتزام الوطني؛ دعى لفهم الخصائص الاقتصادية المحددة للبلدان المتخلفة، التي لا يمكن تفسيرها بالاعتماد على السوق، فالسياسات التنموية ليست معيارية، فما يمكن تبنيه وانتهاجه في دول المتقدمة ليس بالضرورة ما يتم انتهاجه "فرضه" في دول الجنوب، وعليه، ضرورة الأخذ بسياسات بديلة لتلك التي تقترحها النظرية الكلاسيكية

الجديدة تتوافق مع الخصائص الاقتصادية المحددة للبلدان المتخلفة؛ يفترض أن النمو الاقتصادي والتنمية يعتمدان على بيئة مؤسسية مواتية.

أثبتت الأبحاث النظرية والتجريبية أن المؤسسات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنتائج الاقتصادية، فالبلدان التي يتحصل فيها للمستثمرين على حقوق الملكية وسيادة القانون والحواجز والسياسات النقدية والمالية ذات فعالية على مستوى الاقتصاد الكلي ومواجهة المخاطر بالتأمين الاجتماعي وحرية مدنية وتمثيل سياسي، كان لها أثر على تشكيل بيئة مواتية للمؤسسات الاقتصادية وبالتالي نتائج اقتصادية أفضل تجسدت في تحقيق نمو اقتصادي. (Bennett, 2016) تعتبر الحرية الاقتصادية مقياس يعكس أداء المؤسسات ويرتبط بمقاييس أخرى للحدود المؤسسية التي تستخدم في الدراسات التجريبية، فالحرية الاقتصادية هي قدرة الأفراد بالمجتمع على القيام بالمبادلات الاقتصادية، وهو مصطلح له أبعاد مختلفة، قانوني كحق أساسي واقتصادي وسياسي، وتشمل حرية المبادلات (التبادل الطوعي)، حرية الاختيار الشخصي، حرية الدخول والمنافسة في الأسواق، حماية حقوق الملكية الخاصة. (Martin, 1955) الحرية الاقتصادية مرتبطة تجريبياً بعدد من النتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الإيجابية، حيث توصلت معظم الدراسات التجريبية لعلاقة إيجابية طردية بين الحرية الاقتصادية ونمو الاقتصاد، فالحرية الاقتصادية تتوافق مع النمو الأسرع، تحسين مستويات المعيشة، انخفاض البطالة، ارتفاع مستويات الرفاهية الذاتية. (Carlsson, 2002) قام Heckelman Jac بدراسة تجريبية عن ما إذا كانت الحرية تؤدي إلى النمو أو أن النمو يؤدي إلى الحرية، وعليه، أشارت النتائج إلى أن مستوى الحرية في دولة ما يسبق النمو، وقد يسبق النمو إحدى مكوناتها (التدخل الحكومي). (Heckelman, 2000).

5. المؤسسات والرفاهية الاقتصادية.

ركزت الأبحاث في إثبات علاقة المؤسسات بالرفاهية كمفهوم متعدد الأبعاد يتجاوز النظام الاقتصادي، ويشمل مجموعة متنوعة من المحددات مثل المشاركة المدنية وقيم المجتمع والصحة والتعليم والعلاقات الاجتماعية والسلامة والحرية والرفاهية النفسية ومجالاتها الفرعية العديدة بما في ذلك الرضا عن الحياة والعواطف الإيجابية والسلبية واحترام الذات والتفاوض والمشاركة الإيجابية. للمؤسسات دور في التأثير على الأيديولوجيات التي يمتلكها الأفراد وعلى كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض وتحديد تجاربهم الذاتية ورضاهم عن مختلف جوانب حياتهم، فالمجتمعات التي تتوفر على مستويات أعلى من الرعاية صحة والدخل والتعليم، يمكنهم أن يتحول بها النسيج الاجتماعي، مما يؤدي إلى مستويات أعلى من المشاركة السياسية واصلاح للمؤسسات في المدى الطويل، فالدول الأكثر تعليماً يكون لديها مستويات أعلى من التجانس وتكاليف أقل للمعاملات والجريمة وتكون بها انخراط أكثر في الحياة السياسية. (Bennett, 2016) خلال مرحلة التحول إلى اقتصاديات السوق في وسط وشرق أوروبا وسقوط الأنظمة الاشتراكية واستعادة حقوق الملكية الخاصة وتحرير الأسعار والعملات الأجنبية وبناء مؤسسات سياسية (الديمقراطية) جديدة، قامت Nikolova Milena بدراسة، حيث تشير نتائجها إلى أن الحالة الاقتصادية وسيادة القانون يفسران الاختلاف في الرضا عن الحياة وأن فجوة الرفاهية بين الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية والاقتصادات المتقدمة تتضاءل، ويرجع ذلك إلى أداء المؤسسات، بعد التغييرات السياسية والاقتصادية، كنتيجة للإصلاحات المؤسسية. (Nikolova, 2016) وفي دراسة لـ Ferrer-i-Carbonell وGërkhani، باستخدام بيانات الرفاهية الشخصية في أحد عشر دولة، أشارت النتائج أن التهرب الضريبي يرتبط عكسياً برضا الأفراد عن حياتهم، تتشكل هذه العلاقة إلى حد كبير من خلال تصور الناس للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ورأس المال الاجتماعي. (Ferrer-i-Carbonell, 2016) المؤسسات قد يكون لها تأثير إيجابي على الرفاهية بتأثيرها المباشر على النتائج الاجتماعية والاقتصادية، أو ما يعرف باسم المنفعة الإجرائية procedural utility، التي تعتبر مصدر للرفاهية، فالأفراد لا يهتمون بالنتائج بل بالعمليات والاجراءات التي تؤدي إلى هذه النتائج، فقد توفر المؤسسات مصدر للمنفعة من خلال التأثير على كيفية إدراك الأفراد لشعورهم بالذات، الرفاهية الذاتية ترتبط بمدى شعور الأفراد بالعدالة بغض النظر عن النتائج المادية، فالمتغيرات الاقتصادية والعوامل المؤسسية تؤثر على الرفاهية الذاتية ومدى رضا

الأفراد عن حياتهم. (Frey, 2004) المؤسسات المتوافقة مع مبادئ الحرية الاقتصادية تمنح تصور أكبر لحرية الاختيار والتحكم في الحياة للأفراد، بثمين المؤسسات لقيمة الاستقلالية الذاتية للأفراد وتوفر الحوافز اللازمة لتعظيم مواهبهم من خلال اختياراتهم الحرة. (Bjørnskov, 2016)

6. دراسة قياسية: أثر جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي على الرفاهية بالجزائر. 1.6 منهجية الدراسة والنموذج المستخدم.

لاختبار أثر نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي على مستوى الرفاهية في الجزائر، تم استخدام مؤشر نوعية المؤسسات الصادر عن مؤسسة Heritage foundation ومعدل النمو الاقتصادي بهدف قياس تأثيرها على نمو مستوى الرفاهية المعبر عنه بمؤشر التنمية البشرية باستخدام بيانات سنوية للفترة 1995-2019، أما البيانات فتم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي بالنسبة لمعدل النمو السنوي ومؤسسة Heritage foundation بالنسبة لمؤشر نوعية المؤسسات ومؤشر التنمية البشرية IDH الصادر عن PNUD، وعليه حاولنا وضع النموذج التالي:

$$IDH_t = \alpha_0 + \alpha_1 GDP_t + \alpha_2 INST + \epsilon_t$$

حيث أن:

IDH_t = المتغير التابع ويمثل مؤشر التنمية البشرية (IDH) Human Development Index، يعكس العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية، غالبا ما يتم تقديم مؤشر التنمية البشرية كمؤشر للتقدم الاجتماعي وكمؤشر للرفاهية، لأنه يشير إلى المتغيرات الأساسية المتعلقة بالدخل والتعليم (محو الأمية والتعليم) والصحة (متوسط العمر المتوقع) على المستوى الوطني، والمتغيرات التي يقيسها هي بشكل عام مكونات مهمة للحياة الجيدة، ومن هذا المنطلق فإن مقياس الرفاهية هو مؤشر التنمية البشرية في الفترة t.

GDP_t = معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t.

$INST_t$ = مؤشر نوعية المؤسسات الصادر عن مؤسسة Heritage foundation في الفترة t.

ϵ_t = حد الخطأ العشوائي.

2.6 اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية، حيث تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور -Dickey Fuller Test المعروف اختصارا بـ ADF واختبار Phillips-Perron المعروف اختصارا بـ PP من أجل اختبار استقرار السلاسل الزمنية، وتم الاعتماد على النماذج الثلاثة لاختبار الاستقرار ولغرض التوضيح فإن النموذج الذي يحتوي على القاطع والاتجاه العام هو النموذج الأمثل. الجدول رقم (01) يوضح نتائج اختبار الاستقرار.

الجدول 1. نتائج اختبارات جذر الوحدة عند المستوى لجميع المتغيرات

إحصائية ستودنت (t)						المتغيرات
PP			ADF			
وجود ثابت واتجاه	وجود ثابت	بدون ثابت واتجاه عام	وجود ثابت واتجاه	وجود ثابت	بدون ثابت واتجاه عام	
-1.38	-2.24	-1.14	-1.42	-1.88	-1.14	IDH
-3.94**	-3.33**	-1.26	-3.89**	-3.29**	-1.06	GDP
-2.03	-0.48	-1.08	-2.16	-0.61	-0.94	INST

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

***، **، * معنوية عند مستوى 1%، 5% و 10% على التوالي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) بأن إحصائية t المحسوبة بالقيمة المطلقة عند المستوى (Level) أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% لجميع المتغيرات، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H0 ونرفض الفرضية البديلة H1 ومنه وجود جذر الوحدة (Unit Root)، أي أن السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى لكل المتغيرات، وبالتالي يجب أخذ الفرق الأول وإعادة الاختبار لهذه المتغيرات.

الجدول 2. نتائج اختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول لجميع المتغيرات

إحصائية ستودنت (t)						المتغيرات
PP			ADF			
بوجود ثابت واتجاه	بوجود ثابت	بدون ثابت واتجاه عام	بوجود ثابت واتجاه	بوجود ثابت	بدون ثابت واتجاه عام	
-4.27**	-3.69**	-2.05**	-4.45***	-3.70**	-2.14**	IDH
-9.1130***	-8.9354***	-9.0392***	-8.8116***	-8.9139***	-9.0186***	GDP
-6.6858***	-6.0624***	-5.9454***	-6.5743***	-6.0919***	-5.9733***	INST

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

***، **، * معنوية عند مستوى 1%، 5% و 10% على التوالي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) عند أخذ الفرق الأول (First difference) وإعادة الاختبار أصبحت إحصائية t المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فإن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت ساكنة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

3.6 اختبار التكامل المشترك Johansen Co integration test

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين: (X_t, Y_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

النتائج المبينة في الملحق رقم (I) تشير إلى أن قيمة إحصائية الأثر (Trace) أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوي 5%، كما أن الاحتمال الحرج يساوي 0.5317 وهو أكبر من 0.05، كما أن قيمة إحصائية الإمكانية العظمى (Maximum Eigenvalue) أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوي 5%، كما أن الاحتمال الحرج يساوي 0.6960 وهو أكبر من 0.05 وهذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج، أي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وبالتالي فإن الطريقة المناسبة للتقدير هي طريقة متجه الانحدار الذاتي (VAR).

4.6 اختبار العلاقة السببية Granger causality test

اقترح granger 1969 معيار تحديد العلاقة السببية التي تتركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت $Y1T$ و $Y2T$ سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t وكانت السلسلة $Y1T$ تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة $Y2T$ ، في هذه الحالة نقول أن $Y1T$ تسبب $Y2T$ اذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى. يستخدم اختبار Granger في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية Feedback أو علاقة تبادلية بين متغيرين وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية.

تشير نتائج اختبار granger للسببية المبينة في الملحق رقم (II) إلى عدم وجود علاقة سببية بين كل من مؤشر الرفاهية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير ممثل للنمو الاقتصادي ومؤشر نوعية المؤسسات عند مستوى معنوية 5%، كما أظهرت النتائج وجود علاقة سببية بين مؤشر نوعية المؤسسات ومعدل النمو الاقتصادي تتجه من الأول إلى الثاني عند مستوى معنوية 5%.

5.6. تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR.

لإعتماد نموذج الانحدار الذاتي (VAR) يجب أولاً تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني وذلك من خلال المعايير الإحصائية (AIC, SIC, HQ)، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، والملحق رقم (III) يشير إلى أن درجة التأخير التي تقابل أصغر قيمة توافق القيمة واحد (P=1).

6.6. نموذج الانحدار الذاتي المتجه أو نموذج متجه الانحدار الذاتي.

يعتبر Sims صاحب الفضل في صياغة نموذج في دراسته لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية لكل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ونظراً لكون النماذج القياسية التقليدية تعاني الكثير من المشاكل الإحصائية التي تحدّد فرضيات هذه النماذج وتقصي بعض المتغيرات المهمة فقد رفض Sims استخدام المتغيرات الخارجية، ويرى على غرار (Granger 1969) أن تعامل كل المتغيرات بصفة متماثلة فتصبح كل المتغيرات داخلية، كما ضرورة استخدام نفس عدد فترات التباطؤ الزمني لكل المتغيرات.

بعد تحديد درجة التكامل والتأخر، فإنه يمكن تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي. الملحق رقم (IV) يوضح نتائج اختبار نموذج

.VAR

أ. تحليل التباين Variance décomposition.

أظهر اختبار تحليل التباين Variance décomposition المبين في الملحق رقم (V) النتائج التالية: بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي فإنه يساهم بنسبة 6.33% في تفسير تباين خطأ التنبؤ لمؤشر التنمية البشرية خلال الفترة الخامسة وبنسبة 8% من تباين خطأ التنبؤ لمؤشر التنمية البشرية خلال الفترة العاشرة كأقصى حد وهذا ما يدل على الأثر المتوسط لهذا المؤشر في تحقيق الرفاهية في الجزائر، وفيما يخص مؤشر نوعية المؤسسات فمساهمته قوية وهذا ما يدل على الأثر الكبير وعلى قوة مساهمته في التأثير على الرفاهية في الجزائر، حيث أنه يساهم بنسبة 9.71% من تباين معدل التنمية البشرية خلال الفترة الخامسة وبنسبة 27.51% من تباين مؤشر التنمية البشرية المحلي خلال الفترة العاشرة كأقصى حد.

ب. تحليل الصدمات ودوال الاستجابة.

من بين أهم ميزات نماذج VAR أنها تقدم جملة من التداخلات بين المتغيرات وتأثيرها بمختلف الصدمات التي يتعرض لها النموذج، وبالتالي تعطينا نتائج عن العلاقات الموجودة بين المتغيرات، حيث يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات.

يبين الملحق رقم (VI) دوال الاستجابة الفعلية لآثار صدمات المتغيرات المستخدمة في النموذج على الرفاهية حسب الآتي:

— **صدمة معدل النمو الاقتصادي:** حسب تقديرات دوال الاستجابة الفعلية الممتدة على 10 سنوات، فإن حدوث صدمة سلباً في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1% سوف يكون لها أثر معنوي سلبي على الرفاهية في المدى القصير، حيث أن هذا المضاعف يقدر بحوالي 0.001% في السنة الثانية التي تلي الصدمة، أما في المدى الطويل فتأثيره السلبي يزداد ليصل إلى 0.002% كحد أقصى خلال السنة العاشرة.

— صدمة مؤشر نوعية المؤسسات: إن حدوث صدمة في مؤشر نوعية المؤسسات تؤثر بشكل إيجابي على الرفاهية، حيث يبلغ هذا الأثر أقصاه خلال الفترة العاشرة بمقدار 0.004%، أما في المدى القصير فيقتلص تأثيره الإيجابي ليبلغ 0.0007% خلال الفترة الأولى التي تلي الصدمة.

7. تحليل ومناقشة النتائج.

من خلال نتائج الدراسة يتضح لنا جليا عدم استجابة الرفاهية في الجزائر للتغيرات في معدل النمو الاقتصادي بسبب الآثار الجانبية السلبية للنمو والانخفاض في مؤشرات الرفاهية الذاتية والعديد من المؤشرات الاجتماعية والبيئية بالرغم من استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة لمؤشر نوعية المؤسسات فتأثيره الإيجابي الكبير يظهر في المدى الطويل بسبب ارتفاع وتحسن مستويات الرعاية صحة والدخل والتعليم، جاءت النتائج متوافقة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة، بالإضافة لذلك يمكن أن ندرج الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة الريعية الذي يقتصر على تخصيص الموارد أو إعادة توزيع إيرادات النفط، هذه العلاقة الوحيدة التي تحتجها أغلب الدول النفطية لإقامة اقتصادياتها، طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعية، أي اقتصاد ريعي يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية والنفطية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد الريعية بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور واستيراد كل ما تحتاجه دون استثمارات في قطاعات إنتاجية، حيث تكون الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الربح وبين القطاعات الأخرى، فالدولة تتسلم العائدات الريعية ومن ثم يتم تخصيصها إلى القطاعات الأخرى من خلال برامج الأنفاق العام والتي تشمل الصحة والتعليم والاسكان..... الخ، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الهشة. يتجلى ذلك خلال التسعينيات، أين تبنت الجزائر سياسة تعديل هيكلية بسبب الظروف الداخلية المتمثلة في تردي المؤشرات الاقتصادية بالإضافة إلى الظروف الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، أما العوامل الخارجية فيمكن اختصارها في عدم ثقة المتعاملين الأجانب في الاقتصاد الوطني والبنية المؤسساتية وذلك كنتيجة حتمية لطبيعة الأوضاع الداخلية أُنذاك، أفرز ذلك على المستوى الاجتماعي آثار سلبية، أبرزها هو تضرر بعض الفئات الاجتماعية وتدني مستوى الرفاهية بشكل عام، ومع الاستقرار والتقوم التدريجي للموارد المالية منذ عام 2002 وارتفاع العائدات الريعية، كان هناك تحسن في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن تحسن جودة المؤسسات في الجزائر تبقى غاية في حد ذاتها، فإن الرفاهية بمختلف أبعادها مرتبطة باستمرار الإصلاح المؤسساتي المتوافق مع الحرية الاقتصادية وسيادة القانون، فالعوامل المؤسساتية تؤثر على الرفاهية الذاتية ومدى رضا الأفراد عن حياتهم وترتبط باستغلال الإيرادات النفطية في خلق اقتصاد إنتاجي متنوع مستقل عن قطاع المحروقات مع خلق بيئة مواتية للاستثمارات.

8. الخاتمة.

لاختبار فرضية أن الرفاهية مرهونة بالأداء المؤسساتي والاقتصادي بالجزائر، ولتحقيق هذا الهدف تم عرض مقارنة نظرية لمفهوم الرفاهية وبعض الدراسات التجريبية المرجعية لتفسير العلاقة بين الرفاهية والنمو والمؤسسات. قمنا بمحاولة قياس أثر جودة المؤسسات والنمو الاقتصادي على الرفاهية بالجزائر للفترة 1995-2019، باستعمال منهجية التكامل المشترك، نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR واختبار السببية لGranger. توصلنا من خلال الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين مؤشر نوعية المؤسسات ومعدل النمو الاقتصادي تتجه من الأول إلى الثاني، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير عكسي لمعدل النمو الاقتصادي على الرفاهية وتأثير طردي لمؤشر نوعية المؤسسات على الرفاهية في الجزائر خلال فترة الدراسة، هذه النتائج تؤكد ما توصلت إليه الدراسات السابقة، أي أن مستوى الرفاهية غير مرتبط بالنمو الاقتصادي بل بالتنوع والجودة المؤسساتية، في حين أن تحسن جودة المؤسسات في الجزائر تبقى غاية في حد ذاتها.

المراجع

- Kuznets, S. 1961. Economic growth and the contribution of agriculture: notes on measurement.
- Bennett, D. B. N. T. A., 2016. Institutions & Well-Being. pp. 1-10.
- Bjørnskov, C., 2016. Economic freedom and economic crises. European Journal of Political Economy, Issue 45 , pp. 11-23.
- Carlsson, F . S. L., 2002. Economic freedom and growth: Decomposing the effects. Public choice, 112.3 , pp. 335-344.
- Catherine, R., 2008. Du mal-être au bien-être :responsabilités personnelles et collectives. Le bien-être pour tous: concepts et outils de la cohésion sociale. Editions du Conseil de l'Europe.
- Delhey Jan, C. K., 2013. A “happiness test” for the new measures of national well-being: how much better than GDP are they?. Human happiness and the pursuit of maximization. Springer, Dordrecht, pp. 191-210.
- Dobler, C., 2011. The impact of formal and informal institutions on economic growth: A case study on the MENA region. Peter Lang International Academic Publishers, p. 130.
- Dubois, J.-L., 2008. Compréhension et perception du bien-être : les sujets et les biens Le bien-être pour tous: concepts et outils de la cohésion sociale. . Editions du Conseil de l'Europe .
- Duncan, G., 2005. What do we mean by happiness ? The relevance of subjective wellbeing to social policy. Social Policy Journal of New Zealand, Issue 25 , p. 16.
- Ferrer-i-Carbonell, A. K., 2016. Tax evasion and well-being: A study of the social and institutional context in Central and Eastern Europe. European journal of political economy , Issue 45, pp. 149-159.
- Frey, B. S. M. B. A. S., 2004. Introducing procedural utility: Not only what, but also how matter. Journal of Institutional and Theoretical Economics (JITE) , pp. 377-401.
- Gérard, C., 2006. Croissance économique et bien-être. Revue de l'OFCE, pp. 11-34.
- Heckelman, J. C., 2000. Economic freedom and economic growth: A short-run causal investigation. Journal of Applied Economics, Volume 3.1, pp. 71-91.
- Jinan, Z., 2012. Les différentes mesures du bien-être subjectif. Revue française d'économie. 27.3, pp. 35-70.
- Kroll, C., 2011. Towards a Sociology of Happiness: Examining social capital and subjective well-being across subgroups of society. Diss. The London School of Economics and Political Science.
- Layard, R., 2010. Measuring subjective well-being. Science 327, 5965 , pp. 534-545.
- Marasà, G. M. F. S. L., 2014. Sociologie du bien-être. L'année sociologique, 64.2.
- Martin, B., 1955. Two concepts of economic freedom. Ethics , 65.3 , pp. 157-170.
- Nikolova, M., 2016. Minding the happiness gap: Political institutions and perceived quality of life in transition. European journal of political economy , Issue 45 , pp. 129-148.
- North, D., 1993. Five propositions about institutional change. Economics Working Paper Archive at WUST.
- North, D. C., 1991. Institutions, ideology, and economic performance. Cato J, Issue 11, p. 477.
- North, D. C., 1994. Economic performance through time. The American economic review, Volume 84.3 , pp. 359-368.
- Osberg Lars, a., 2003. Evaluer l'indice du bien-être économique dans les pays de l'OCDE. Travail et emploi, Issue 93.
- Perron Zoé, B. J. D. K. M. C., 2019. Les approches du bien-être. Le bien-être des enfants : un enjeu politique. Un champ de recherche multidimensionnelle Revue des politiques sociales et familiales, , Issue 131-132, pp. 119-126.
- Perroux, F., 1966. Les blocages de la croissance et du développement: la croissance, le développement les progrès, le progrès. Revue tiers monde, pp. 239-250.
- Sen, A., 1985. Well-being, agency and freedom. The journal of philosophy, 82.4, pp. 169-221.
- Sen, A., 2003. L'indice de développement humain. Revue du Mauss, Issue 1, pp. 259-260.

- Stevenson Betsey, J. W., 2008. Economic growth and subjective well-being: Reassessing the Easterlin paradox!. National Bureau of Economic Research, Issue w14282.
- Thirion, S., 2008. Définir et mesurer le bien-être et le progrès avec les citoyens Le bien-être pour tous: concepts et outils de la cohésion sociale. Editions Council of Europe Publishing.
- World Health Organization, 2014.
- Zeidan, J., 2012. Les différentes mesures du bien-être subjectif. Revue française d'économie. Issue 27.3 , pp. 35-70.
- محمد أحمد عمر بايكر. (2014). نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في الرفاه الاقتصادي. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الوادي (08), 13-36.

ملاحق.

الملحق رقم I: نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 02/27/21 Time: 16:29
 Sample (adjusted): 1997 2019
 Included observations: 23 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: IDH GDP INST
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.366732	18.46722	29.79707	0.5317
At most 1	0.258736	7.959408	15.49471	0.4698
At most 2	0.045591	1.073255	3.841466	0.3002

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.366732	10.50781	21.13162	0.6960
At most 1	0.258736	6.886152	14.26460	0.5027
At most 2	0.045591	1.073255	3.841466	0.3002

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم II: نتائج اختبار granger للسببية

Pairwise Granger Causality Tests
 Date: 02/27/21 Time: 16:23
 Sample: 1995 2019
 Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause IDH	23	0.40610	0.6722
IDH does not Granger Cause GDP		2.57834	0.1036
INST does not Granger Cause IDH	23	0.61342	0.5524
IDH does not Granger Cause INST		2.82278	0.0858
INST does not Granger Cause GDP	23	5.00000	0.0188
GDP does not Granger Cause INST		0.53523	0.5946

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم III: نتائج تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: IDH GDP INST
 Exogenous variables:
 Date: 02/27/21 Time: 16:19
 Sample: 1995 2019
 Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	8.255389	NA	0.000215*	0.064749*	0.509073*	0.176495*
2	16.27689	11.85788	0.000242	0.149835	1.038483	0.373328

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم IV: نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates

Date: 02/27/21 Time: 00:39

Sample (adjusted): 1996 2019

Included observations: 24 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	IDH	GDP	INST
IDH(-1)	0.987438 (0.00912) [108.280]	-7.005318 (3.15928) [-2.21738]	-1.881069 (5.17934) [-0.36319]
GDP(-1)	-0.000668 (0.00060) [-1.11784]	0.024160 (0.20717) [0.11662]	-0.106679 (0.33964) [-0.31410]
INST(-1)	0.000338 (0.00013) [2.55341]	0.149767 (0.04592) [3.26176]	1.023144 (0.07527) [13.5921]
R-squared	0.994354	0.340993	0.751115
Adj. R-squared	0.993817	0.278230	0.727411
Sum sq. resids	0.000325	39.00637	104.8354
S.E. equation	0.003934	1.362882	2.234314
F-statistic	1849.308	5.433056	31.68811
Log likelihood	100.4624	-39.88258	-51.74657
Akaike AIC	-8.121865	3.573548	4.562214
Schwarz SC	-7.974608	3.720805	4.709471
Mean dependent	0.702333	3.295833	53.64583
S.D. dependent	0.050028	1.604201	4.279474

Determinant resid covariance (dof adj.)	0.000130
Determinant resid covariance	8.72E-05
Log likelihood	10.00352
Akaike information criterion	-0.083627
Schwarz criterion	0.358144
Number of coefficients	9

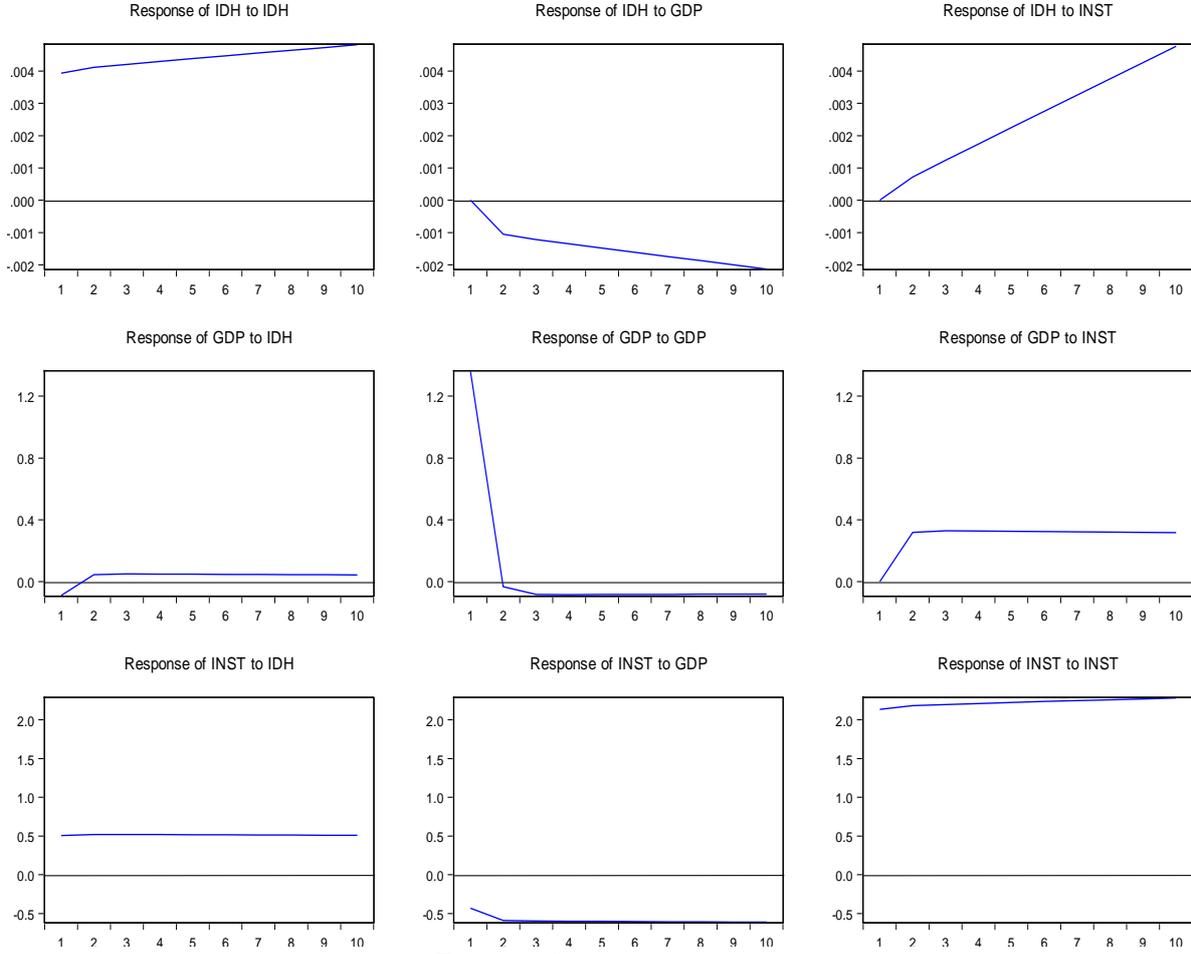
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم V: نتائج تحليل التباين Variance decomposition

Variance Decomposition of IDH:				
Period	S.E.	IDH	GDP	INST
1	0.003934	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.005835	95.19712	3.273229	1.529656
3	0.007402	91.50235	4.751695	3.745958
4	0.008840	87.80371	5.671824	6.524470
5	0.010230	83.94734	6.335798	9.716860
6	0.011614	79.97810	6.844762	13.17714
7	0.013014	75.97753	7.244227	16.77825
8	0.014444	72.02289	7.559871	20.41724
9	0.015913	68.17590	7.808765	24.01533
10	0.017426	64.48105	8.003521	27.51543

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم VI: دوال الاستجابة ورد الفعل
Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10